بحث بعنوان

دور الشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة

مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة – جامعة طنطا

(المحور الثاني الجوانب الاقتصادية)

تحت عنوان

التنمية المستدامة والشمول المالي

(الرؤى والآثار والتداعيات)

١٥ ابريل ٢٠١٩

إعداد الدكتور

أحمد السيد محمد رمضان

دكتوراه في الاقتصاد – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

ملخص الدراسة

يتناول البحث موضوع الشمول المالي ودوره في التمكين الاقتصادي للمرأة ، وركزت المشكلة الرئيسية للبحث على كيفية تنمية وتعزيز دور توفير الخدمات المالية للمرأة في التمكين الاقتصادي لها وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

واستهدف البحث بشكل أساسي تحديد المقصود بكلا من الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة و تحديد أهمية وأشكال العلاقة بينهما، وكيف يمكن تعزيز وتطوير هذه العلاقة لتسهم بشكل فعال في الوضع الاقتصادي للمرأة .

واعتمد الباحث المنهج الوصفي في تناول موضوع البحث من خلال جمع المراجع و البيانات المنشورة المتعلقة بمشكلة وأهداف البحث وتحليلها واستخلاص نتائج وتوصيات تسهم في معالجة مشكلة البحث.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج يتمثل أهمها في أن الحصول على التمويل وتوفير خدمات التامين يعد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي للمرأة ، مما يوفر لها القدرة على تنفيذ مشروعاتها الصغيرة المنتجة ، ويساعد على تمكينها اقتصاديا.

كذلك توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات يتمثل أهمها في ضرورة رفع مستوى الثقافة المالية لدى المرأة و زيادة توعيتها حول الخيارات التمويلية المتاحة ، والسعي لتقديم منتجات جديدة للتامين تتناسب مع المرأة والمشروعات التي تقوم بها.

الكلمات المفتاحية

الشمول المالي – التمكين الاقتصادي – التمويل – المشروعات الصغيرة – التامين .

Abstract

The research focuses on the subject of financial inclusion and its role in the economic empowerment of women. The main problem of research focused on how to develop and enhance the role of providing financial services for women in economic empowerment.

The research aimed mainly at defining the meaning of both financial inclusion and economic empowerment of women and determining the importance and forms of the relationship between them.

The researcher adopted the descriptive approach in dealing with the subject of the research by collecting the published references related to the research objectives and analyzing them and drawing conclusions and recommendations that contribute to solving the research problem.

The research led to a number of recommendations, the most important of which is the need to raise the level of women's financial culture, and to seek new products for insurance that are suitable for women and their projects.

key words

Financial inclusion - Economic empowerment - Finance - Small enterprises - Insurance.

مقدمة:

تعتبر التنمية الشاملة والمستدامة مطلباً أساسياً لكل المجتمعات المعاصرة، لما تمثله من مقياس لمدى تقدم هذه المجتمعات، فنالت حظاً من الاهتمام في حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، وأصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها ، وأكثر من ذلك فقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بكافة جوانبها .

ويعد الشمول المالي احد المحاور الأساسية التي تساعد المرأة على المشاركة في عملية التنمية ، فهو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من الأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع ، وتجدر الإشارة إلى أن توسيع المشاركة لتحقيق الشمول المالي ليس هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق غاية، نظراً لدوره التنموي الهام في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص، والحد من الفقر وتامين الرفاهية وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل.

ويهدف الشمول المالي إلى التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال توفير كافة الخدمات المالية اللازمة والمتناسبة معها ، مما يساعد على تمكينها من مساعدة عائلتها وزيادة دخلها وتحسين مستواها العلمي ووضعها الاجتماعي والقدرة على اتخاذ وصنع القرارات . هذا الاهتمام بقضايا المرأة ومشاركتها في التنمية الاقتصادية من قاعدة تنموية مؤداها أن تعزيز دور المرأة في التنمية يتحقق بتضافر الجهود الرسمية والأهلية في إعطاء المرأة الفرصة في إبراز طاقاتها في مختلف المجالات، مما يؤهلها لأن تكون شريكاً رئيسياً في مسيرة التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

تتمثل أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث على وجه التحديد في الدراسة التالية:

- دراسة أجراها مصرف لبنان بعنوان " الشمول المالي وتمكين المرأة اقتصاديا "

وهدفت الدراسة إلى تحديد أهم المحاور التي من خلالها يمكن تشجيع المرأة وتحفيزها على الانخراط الفعال في الدورة الاقتصادية ، بالإضافة للتعرف على الواقع المالي للمرأة في لبنان ، وماهى أهم المشكلات التي تعد عائقا أمام إتاحة الخدمات المالية لها ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يتمثل أهمها في ضرورة ابتكار قوانين وحوافز تشجع انخراط المرأة الفعال في الحياة الاقتصادية ، وابتكار أدوات مالية مخصصة للمرأة لتشجيعها وتمكينها اقتصاديا ، والنظر في تقديم حوافز للشركات المملكة للنساء داخل بلدانهم.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والسابقة

- تعتبر هذه الدراسة استكمالا للدراسة السابقة التي تطرقت لعناصر ذات علاقة بالموضوع ، لكنها الأحدث في تناول دور الشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة.

- تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في جزء من الإطار النظري المتعلق بتحديد المقصود بكلا من الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة.

- تختلف هذه الدراسة عن السابقة في أنها تناولت تحديد بعض من الخدمات المالية التي تلعب دور مهما في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والمتمثلة في خدمتي التمويل والتامين. في حين أن الدراسة السابقة لم تتناول أي خدمة مالية على وجه التحديد.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الاتى..

بيان الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تنمية وتمكين المرأة اقتصاديا من خلال توافر مجموعة من الخدمات المالية المناسبة ، والتي تساعدها على المشاركة في الحياة الاقتصادية.

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في الاتى

- تحديد المقصود بالشمول المالي وأهميته وأهدافه.
- بيان الإطار النظري للتمكين الاقتصادي للمرأة.
- بيان الدور الذي يلعبه الشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة.

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بأهم الأسس النظرية المفسرة لموضوع الدراسة ، وتقديم صورة تحليلية لمفهوم كلا من الشمول المالي و التمكين الاقتصادي للمرأة والعلاقة بين كلا منهما.

التقسيم المقترح للدراسة

بناء على ما تقدم سوف يقسم البحث على النحو التالي

المبحث الأول : الإطار النظري للشمول المالي .

المبحث الثاني : التمكين الاقتصادي للمرأة (الأسس النظرية والمفاهيم المرتبطة به).

المبحث الثالث : دور الشمول المالي في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة

المبحث الأول

الإطار النظري للشمول المالي

مقدمة :

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ م، حيث بات واضحا أن الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي ازداد من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات الرسمية(الحكومة) لتحقيق الاشتمال المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة [١].

في هذا السياق سوف يقسم هذا المبحث على النحو التالي.

أولا : المقصود بالشمول المالي

ثانيا : أهمية الشمول المالي

ثالثا: دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي

أولا : المقصود بالشمول المالي

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية[٢].

وقد عرفه البنك المركزي المصري بأنه " إتاحة الخدمات المالية عن طريق البنوك والجمعيات الأهلية وشركات التأجير التمويلي وشركات التامين ومكاتب البريد وشركات الرهن العقاري بجودة مناسبة وأسعار معقولة من خلال القنوات الرسمية[٣]

---

[1] - حنين محمد بدر عجور: دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك- الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة مَاجِستِير، كلية التجارة - الْجَامِعَة الإسلامِية - غزة ، ٢٠١٧، ص٩.

[2] - محمد يسر برنيه وآخرون : العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي ، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٥ ، ص١.

[3] - رنا بدوى : الشمول المالي ، البنك المركزي المصري ، إدارة التعليمات الرقابية ، قطاع الرقابة والإشراف ، ص٣.

والتعريف الأنسب للشمول المالي هو الذي وضعه مركز الشمول المالي في واشنطن والذي ينص على أن الشمول المالي هو" الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء ."حيث يمكن الوصول إلى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة [1] .

ويعرّف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام ٢٠١٤ تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي (Global Financial Development Report) على أنه " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية[2].

كذلك يشير الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في شهر يناير ٢٠١٧ تحت عنوان قياس الشمول المالي في العالم العربي إلى" تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة(مقابل أسعار معقولة)من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية ، من قبل مجموعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية مناسبة."[٣].

في هذا الصدد، هناك فرق بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية حيث أن الشمول المالي يشمل نسبة الافراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات .قد يكون بعض الأفراد قادرين على الحصول على هذه الخدمات وبأسعار مناسبة لهم ولكنهم لا يميلون لاستخدام خدمات مالية معينة في حين أن كثيرين آخرين قد يفتقرون للحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها الباهظة أو بسبب عدم توفر هذه الخدمات [4] .

ثانيا : أهمية الشمول المالي

تتمثل أهمية الشمول المالي في انه يساهم في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة ايرادتها الضريبية ويسهم في دمج الفقراء في السوق من خلال الشركات متناهية الصغر والمشاريع المنزلية وريادة الأعمال ، وبالتالي يمكن التعامل مع الشمول

---

[1] - Gatnar, E. (2013). *Financial inclusion indicators in Poland.*

[2] -The World Bank (2014, p. 21) « Global Financial Development: Financial Inclusion »

[3] – جلال الدين بن رجب : دراسة حول احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، يونيو ٢٠١٨، ص٢.

[4] - Global financial development GFDR. (2014). *Financial report inclusion.* Washington: The World Bank.

المالي كإستراتيجية لمكافحة الفقر. بالإضافة إلى انه يؤدى إلى زيادة المعلومات عن التعاملات المالية بما يسمح بتقليل عجز الموازنة باستهداف أكثر كفاءة للدعم [١].

كذلك بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد .فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية . لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر[٢].

أيضا هناك علاقة مباشرة بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي في أي البلد، حيث من الصعب استقرار النظام المالي من دون الشمول المالي ، فلا يتصور وجود استقرار عندما تكون هناك فئة كبيرة اجتماعية واقتصادية مستبعدة مالياً ، كذلك فان الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار معقولة تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للأسر الريفية مما سيكون له تأثير مضاعف على الاقتصاد[3].

كذلك فإن تحقيق منظومة الشمول المالي تؤدى إلى فوائد كثيرة من أهمها [4]:

- التنمية الاجتماعية : من خلال تمكين الفئات المهمشة من الرجال والنساء للاضطلاع بمهمتم في تنمية المجتمع وتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

- الاتصال بالقطاعات الفقيرة بشكل رسمي يمكنهم من المساهمة في الاقتصاد بشكل أوسع. كذلك يعد توسيع الخدمات المالية إلى تلك الفئات المهمشة محاولة لرأس الصدع بين فئات المجتمع .

- يمكن تتبع بدقة التدفقات المالية مما يؤدي إلى معاملات أكثر أمنا وأسرع وتحد من الفساد والسرقة.

-توفر هذه المعاملات خلفية تاريخية للبنوك يمكنها من تطوير منتجاتها بشكل تكون فيها أكثر ملائمة لاحتياجات العملاء، بما في ذلك أسعار رسوم الخدمات والمعاملات الصغيرة.

- تقليل الوقت والمال للفقير لإجراء المعاملات المالية.

---

[1]- الشمول المالي في مصر .. هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية ، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص٧.

[2] - سمير عبد الله : الشمول المالي في فلسطين ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، القدس ورام الله ، ٢٠١٦، ص١٧.

[3] - بهناز علي القره داغي : الشمول المالي " دولة قطر أنموذجا " ، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية - الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن ، المجلد ٢ ، العدد رقم ١ ، ٢٠١٧ ، ص٣٧-٣٩.

[4] - بهناز علي القره داغي : الشمول المالي " دولة قطر أنموذجا " ، مرجع سابق ، ص٣٧-٣٩.

ثالثا : دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي

لقد وضع البنك المركزي المصري عددا من المقترحات لزيادة عدد المتعاملين مع البنوك لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية والسلامة المصرفية من بينها فتح حسابات مصرفية للمواطنين بدون مصاريف ودون حد أدنى لفتح الحساب تحت شعار" حساب لكل مواطن ." والسماح للبنوك بالتواجد خارج فروعها مثل المناطق النائية والمهمّشة.

ولقد بلغ عدد الحسابات المصرفية التي تم فتحها من خلال مشاركة ٣٦ بنكا في مبادرة أسبوع الشمول المالي نحو ٨١ ألف حساب. وحجم الودائع التي تلقتها البنوك خلال أسبوع الشمول المالي بلغت ٢٩٠ مليون جنيه ، كذلك تم توزيع ٦١٥ ألف نشرة تعريفية خلال أسبوع الشمول المالي[١].

بالإضافة إلى ذلك سعى البنك المركزي المصري إلى تعزيز منظومة الشمول المالي من خلال عدة إجراءات تمثلت في التالي [٢] :

٣/١- إنشاء إدارة مركزية بالبنك المركزي تهدف إلى ترسيخ وتحسين مستوى الشمول المالي بمصر ، بالإضافة إلى إتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإتاحة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل وتوسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية للوصول إلى اكبر عدد ممكن من المواطنين

٣/٢ – تيسير خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول : حيث تم تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول مثل صرف الرواتب وتحصيل الفواتير وتحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر بالإضافة إلى المدفوعات الحكومية .

٣/٣- السماح باستقبال تحويلات المصرين من الخارج : وذلك بأسلوب ميسر وسريع مع إمكانية صرف التحويل من خلال مقدمي الخدمة المنتشرين بمحافظات الجمهورية.

٣/٤- تشكيل المجلس القومي للمدفوعات: ففي فبراير ٢٠١٧ قرر رئيس الجمهورية إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بهدف خفض استخدام الأوراق النقدية وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الالكترونية في الدفع و التعاون بين الجهات المعنية بنشر استخدام الخدمات المالية الرقمية.

٣/٥- نشر الثقافة المالية : من خلال الإستراتيجية الوطنية للتثقيف المالي بالتعاون مع الأطراف ذات الصلة مثل البنك المركزي المصري ووزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم وعدد من الجامعات .

---

[١] - بنك الاستثمار القومي ، قطاع الاستثمار والموارد ، الدعم الفني للاستثمار، مرصد الأخبار، عدد رقم ٢١ – الصادر في ٢٠١٧/٧/٣٠.

[٢] - رنا بدوى : الشمول المالي ، مرجع سابق ، ص٩-٢٨.

٦/٣- سعى البنك المركزي المصري على المستوى الاقليمى والدولي في هذا المجال من خلال

- الانضمام لفريق عمل الشمول المالي المنبثق من صندوق النقد العربي .
- انضمام البنك المركزي المصري إلى التحالف الدولي للشمول المالي "AFI" في بداية شهر يوليو ٢٠١٣.

كذلك سعى المعهد المصرفي المصري إلى بذل كثير من الجهد في مجال التثقيف المالي بما يتناسب مع تطور احتياجات السوق المالية المصرية ، فمن عام ٢٠١٠ عمل المعهد علي تكوين شراكات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية المصرية والعالمية مثل منظمة أفلاطون، المنظمة الدولية المالية للأطفال والشباب، وبلان انترناشيونال مصر وغيرهم ، ومنذ مارس ٢٠١٢ وحتى الآن، يقوم المعهد المصرفي بتنفيذ مبادرة برعاية البنك المركزي المصري "عشان بكرة"[١].

ومبادرة " عشان بكره " هى مبادرة وطنية تحت رعاية البنك المركزي المصري ويتشرف بتنفيذها المعهد المصرفي المصري في مجال التثقيف المالي وتطوير الخدمات المالية التي تناسب الأطفال والشباب في مصر، وتعتمد أنشطة المبادرة على مستويين:

- المستوي الأول : يستهدف توفير التعليم والتوعية المالية للأطفال والشباب.
- المستوي الثاني : مساعدة البنوك في ابتكار منتجات وخدمات مالية مناسبة للأطفال والشباب.

وهكذا وبعد تناولت الدراسة في هذا المبحث لاستعراض الإطار النظري للشمول المالي من حيث تحديد المقصود به وأهميته ، بالإضافة إلى بيان دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي ، ننتقل إلى المبحث الثاني الذي يتناول التمكين الاقتصادي للمرأة وذلك على النحو التالي:

---

[١] - البنك المركزي المصري : دور المعهد المصرفي في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي، منتدى الشمول المالي .

المبحث الثاني

التمكين الاقتصادي للمرأة

(الأسس النظرية والمفاهيم المرتبطة به)

مقدمة :

يُعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة من أهم القضايا التي احتلت مكانة هامة على قائمة الأولويات لمختلف الفاعلين (الحكومات ، المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة). وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمساندة التمكين الاقتصادي للمرأة ، إلا إنه مازال تبرز العديد من التحديات التي تؤثر بالسلب على قدرتها على المشاركة الفعالة فى الحياة الاقتصادية [1].

إن اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤدى إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية ، أهمها الحصول على فرص التوظيف التي تؤمن لها مصدرا دائما للدخل ، كما تعد المشاركة الاقتصادية للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة ، فالمشاريع التي تقوم بها المرأة تساهم بشكل ايجابي وفعال في تعزيز الاقتصاديات الوطنية [2].

في ضوء ما تقدم سوف يقسم هذا المبحث كالتالي

أولا : ماهية التمكين الاقتصادي للمرأة

ثانيا : العوائق المطروحة أمام تمكين المرأة اقتصاديا .

ثالثا : السبل الكفيلة بتفعيل الدور الاقتصادي للمرأة .

أولا : ماهية التمكين الاقتصادي للمرأة

١- مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة

يعد التمكين الاقتصادي مفهوم حديث يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية ، ويسعى إلى القضاء على جميع مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات ويسعى إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار.

---

[1] - البرنامج البحثي حول " المرأة والعمل " ، أوراق وسياسات ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، نوفمبر ٢٠٠٩ ، ص٤.

[2] - تمام جميل عمر : فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس – فلسطين ، ٢٠١٤، ص ٩.

وعلى الرغم مما تم إحرازه من تقدم كبير باتجاه تمكين المرأة ، فلا زالت النساء يواجهن تحديات جسيمة في حياتهن ، فمجموع الدخل الاجمالى للنساء العاملات في العالم لا يتعدى ثلث المجموع العالمي للدخل ، وتمثل الفتيات والنساء ٦٠% من الأفراد الأكثر فقرا في العالم ، في حين يشكلن اقل من ٣% من البرلمان في العالم ، والمرأة العربية ليست أكثر حظا من ذلك ، فلا زالت تواجه التمييز وعدم المساواة بالرغم من الضمانات القانونية المتوفرة لتجسيد حقها في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهذا يمثل احد ابرز المعوقات أمام التنمية في العالم العربي [١].

ولقد تعددت مفاهيم التمكين الاقتصادي للمرأة على النحو الآتي:

التعريف الأول : تمكين المرأة اقتصاديا هو تلك العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي ادني في المجتمع إلى موقع قوة اقتصادي أعلي، وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية ، وهي الأجور، ورأس المال و الملكيات العينية، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة [2].

التعريف الثاني: تمكين المرأة هو العملية التي تكتسب النساء من خلالها وعيا بشان علاقات السلطة غير المتكافئة القائمة على أساس التمييز في النوع .ويهدف التمكين إلى تطوير القدرة على اكتساب المهارات ومعالجة المشاكل من خلال وضع برامج عمل خاصة لحث النساء على الاعتماد على أنفسهن [٣].

التعريف الثالث: تعرف الأمم المتحدة تمكين المرأة بعدة معايير رئيسية ألا وهي[4] :

- الشعور بالكرامة والحق في تحديد خيارها وفي الحصول على الموارد والفرص.
- القدرة على التأثير في التغيير الاجتماعي لخلق نظام اجتماعي واقتصادي أكثر عدلا وطنيا ودوليا.

٢- الآثار الايجابية المترتبة على التمكين الاقتصادي للمرأة :

تتمثل أهم الآثار الايجابية التي تتضمنها ممارسة إستراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة في التالي[١]:

---

[1] - تمام جميل عمر : فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا ، مرجع سابق ، ص١٤.

[2] - إيمان بية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٢/٢٠١١ ، ص٢٦.

[3] - International Labour Organization , Regional Office for Arab States & Centre of Arab Women for Training and Research , Gender, Employment, and the Informal Economy, **Glossary of Terms** , First published 2009,International Labour Organization(ILO), Beirut, 2009 , p 84 .

[4] - إيمان بية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر ، مرجع سابق ، ص٢٦.

- يسمح لها بإعادة ترتيب علاقتها مع المحيط الحيوي الذي تعيش فيه ، وينمى مهاراتها العلمية والمعرفية و الشعور بالاستقلال الذاتي و يوسع من مجال حريتها الاجتماعية والفكرية .

- يساعدها على ترميم جزء كبير من التشوهات الاجتماعية التي انصبت وتنصب عليها ، ويسمح بإعادة صياغة علاقاتها مع ذاتها أولا، فنظرة المرأة المنتجة أو المتعلمة، أو المالكة إلى ذاتها تختلف تماما عن نظرة المرأة العاطلة أو معدومة الملكية .

- يسمح التمكين الاقتصادي للمرأة بإعادة صياغة العلاقات والأدوار الاجتماعية لها مع الآخرين ، وهو غالبا ما يفرض تصحيح مسار العلاقة التقليدية بين هؤلاء وبين المرأة باتجاه علاقة أكثر احتراما واعتبارا لها.

كذلك فان تمكين المرأة اقتصاديا يرتب آثارا ايجابية أخرى تتمثل في زيادة الناتج الوطني وتحسين معدل النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى تحسين ظروف المرأة وتنمية قدراتها وإخراجها من وضع نفسي مقهور و عدم الشعور بالأمان على مرّ الأزمان، مما ينعكس إيجاباً على صحتها النفسية والجسدية، مما يخفف على موازنات الدول لهذه الناحية [٢].

ثانيا :العوائق المطروحة أمام تمكين المرأة اقتصاديا

يوجد مجموعة من العراقيل تؤثر في سير إستراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة تتمثل في النقاط التالية[٣]

١- معوقات التنشئة والمعتقدات الاجتماعية:

تعد التنشئة الاجتماعية التي ترتبط بالمخلفات الثقافية ومعتقدات العديد من الحضارات والتي اعتبرت المرأة كائنا دونيا، احد المعوقات الرئيسية للتمكين الاقتصادي للمرأة ، حيث برزت هذه النظرة من خلال الآية الكريمة في قوله تعالى" : وإذا بشر احدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم ".

٢- معوقات نقص شفافية الإدارة الاقتصادية والحكم الرشيد والمشاركة في اخذ القرار:

إن تنظيم الحياة الاقتصادية وتسيير إدارتها وشفافية آلياتها يساهم في تموقع المرأة داخل المنظومة الاقتصادية ،لأنه بقدر ما تتقلص طرق العمل الهامشية والغير معلنة والغير مقننة بقدر ما تجد المرأة مدخلا للمشاركة، وبقدر ما تتطور المعلومة الاقتصادية، وخاصة حول المنظومة التجارية والمالية، وتتوضح أسس المعاملات فيها بقدر ما يتيسر للمرأة المشاركة الفاعلة فيها

---

[1] - منيرة سلامى: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد رقم ٣ ، يناير ٢٠١٣، ص٥٠.

[2] – الشمول المالي و تمكين المرأة اقتصاديا ، مصرف لبنان .

[3] - إيمان بية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاداة للتمكين الاقتصادي للمرأة ، مرجع سابق ، ص٣٧-٤١.

٣- سياسات العمالة وممارسات التوظيف التمييزية:

يأتي التمييز سواء في تقسيم الوظائف أو حتى في مستويات الأجر عائقا أمام مشاركة المرأة . خاصة أن المرأة تحتاج إلى معدلات أجور مرتفعة تحفزها على الخروج للعمل مقابل ترك أولادها أو إرسالهم لدور حضانة ذات تكلفة عالية.

٤- عدم توفر المعلومات بدرجة كافية أمام المرأة بالنسبة لفرص العمل المتاحة

إن عدم توفر المعلومات بسهولة ويسر وبدرجة كافية أمام المرأة بالنسبة لاحتياجات سوق العمل أو فرص العمل المتاحة وكذلك عن برامج التدريب ، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل الكافي في حالة قيام المرأة بمشروع وكذلك عدم تيسر وصولها إلى الأسواق يعد من أهم المعوقات لتمكين المرأة اقتصاديا.

٥- فجوة الثقافات المتخصصة :

تواجه المرأة وبالأخص العربية نقص الإمكانيات الإدارية المتخصصة في الأمور المالية والمحاسبية والفنية والدقيقة، حيث تعاني اغلب العربيات من اتساع فجوة الثقافة المالية، التي تعمل على نقص التواصل بين المرأة و المؤسسات المالية بشكل عام . إذ يؤثر هذا على كفاءة المشروعات النسائية كما يؤثر على الفرص المالية المتاحة للمشروع للحصول على التمويل في الوقت والمكان المناسب وبحدود الكلفة المقبولة للمشروع.

٦- التعامل مع متطلبات ظاهرة العولمة :

يعتبر الاهتمام بالتكنولوجيا إحدى أهم الأهداف التنموية للقرن الحالي ، حيث يساعد على تفعيل دور المرأة وتمكينها ، الأمر الذي يقتضي أهمية الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال كإحدى ركائز التنمية الأساسية للمرأة ، وبالتالي فان القصور في هذا الأمر يعد عقبه أمام التمكين الاقتصادي للمرأة.

٧- المهارات التسويقية والترويجية للقدرات الإنتاجية

يعد التسويق وبالتحديد عنصري التوزيع والترويج من أهم الأدوات المساعدة للمرأة المنتجة ، لان الإنتاج بدون وجودهما يؤدي إلى التكديس ثم الخسارة ، وتعتبر هذه المشكلة من اخطر عراقيل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تدار أو مملوكة للمرأة [1].

ثالثا:السبل الكفيلة بتفعيل الدور الاقتصادي للمرأة

حيث يوجد مجموعة من السبل التي تساعد على تفعيل الدور الاقتصادي للمرأة والتي تتمثل في التالي :-

---

[1] - إيمان بية : مرجع سابق ، ص٤١.

١- الإصلاحات التشريعية الموجهة نحو المرأة

على الدول اتخاذ إجراءات فى تشريعاتها الوطنية، وبرامجها الموجهة إلى المرأة ، كالنصّ صراحةً على مبدأ الحصص" الكوتا"، أو إتباع سياسة الترقي المهني وفق كفاءة الموظَّف وليس وفق نوعه كى تتمكن من إصلاح مستويات تدني مشاركتها الاقتصادية [١].

٢- أهمية ريادة الأعمال للمرأة

يعد تعزيز نمو الريادة للمرأة هو إستراتجية فعالة لخلق فرص العمل ، وحفز التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة وتعزيز التماسك الاجتماعي ، مما يؤدى للوصول إلى الموارد غير المستغلة وزيادة النمو الاقتصادي[٢] .

٣- رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل

من الإجراءات التي تضمن ذلك ما يلي[٣]:

- اتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية التي تكفل حماية المرأة العاملة من كافة أشكال التمييز في العمل.
- اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتوفير فرص العمل والحق في الضمان الاجتماعي للنساء اللواتي يعانين من الفقر والبطالة.
- تبنى سياسة تحفيزية تساعد على زيادة مشاركة المرأة فى سوق العمل.

٤- بناء القدرات الشخصية للمرأة

وتعني ذلك بناء قدرات المرأة التي لديها مشروع ما وتدريبها والإشراف عليها وتقديم الدعم لها من أجل أن تعزيز ثقتها بنفسها لتحظى بالاحترام وتكون قادرة على أن تبدأ وتدير مشروعها بمهنية وثقة كي تلعب دورها في الاقتصاد وتكون صانعة قرار [٤].

ومن هنا تظهر أهمية وضرورة الإعداد والتدريب المهني والتقني لها كعاملة وكراغبة في العمل من اجل إدماجها في أنشطة اقتصادية جديدة أكثر فائدة وذات عائد اقتصادي لها ولأسرتها ومجتمعها ، مما يسهم في تمكينها اقتصاديا [٥].

---

[1] - شريفة بنت خلفان : التعليم وتمكين المرأة الخليجية – المواطنة الناقصة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، يناير ٢٠١٧ ، ص١٩.

[2] - تمام جميل عمر : مرجع سابق ، ص ١٧.

[3] - تمام جميل عمر : مرجع سابق ، ص ٢٠.

[4] - أماني عصفور : التمكين الاقتصادي للمرأة في أفريقيا والعالم العربي : ورقة عمل مقدمة في اجتماع السيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي - جامعة الدول العربية – القاهرة ، الفترة من ٨ – ٩ فبراير ٢٠١٥.

[5] - وجدان نسيم ابو ليل : ورشة عمل حول تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، المركز العربى لتنمية الموارد البشرية ، طرابلس ، ٢٧-٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨ ، ص٥.

٥- الاهتمام بجودة الإنتاج الذي تقدمه المرأة :-

ما هو المنتج الذي يجب أن تقدمة المرأة للمجتمع ؟ هل هذا المنتج ذات جودة جيده ؟ هل هو تنافسي ؟ هل يحمل علامة (ماركة) تجارية ؟ هل يلبي المعايير بحيث تأخذ القيمة المضافة الحقيقية مكانها ، ولذلك فإن المرأة ذات المشروع الريادي يجب أن تقوم بإنتاج منتج جيد لتكون قادرة على المنافسة في السوق .

وهكذا وبعد أن تناولنا في هذا المبحث تحديد الأسس النظرية للتمكين الاقتصادي للمرأة ، ننتقل إلى المبحث الثالث لبيان دور الشمول المالي في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة على النحو التالي.

المبحث الثالث

دور الشمول المالي في تحقيق التمكين

الاقتصادي للمرأة

مقدمة :

يتعاظم الاهتمام سنة بعد أخرى بدور المرأة في التنمية ، فإذا كان معلوما للجميع بالضرورة أن المراة عنصر بشري فاعل وعامل كالرجل، فان إهدار هذا العنصر وجهوده و إنتاجيته يمثل بلا شك سوء استغلال واضح للموارد المتاحة في المجتمع ، الأمر الذي من شانه أن يؤخر جهود التنمية ويشوه مساراتها [1].

ويعد عمل المرأة تدعيم لقدرتها الاقتصادية كما يعطى مؤشرا واضحا على تفهم دورها في بناء المجتمع وقدرتها على المشاركة الحقيقية في التنمية ، خاصة إذا ما أدركنا أن دورها في المجتمع ومؤسساته في تطور مستمر نظرا لما وصلت إليه من قدرة على الأداء[٢].

وفى هذا السياق فان إعداد المرأة وإدماجها في العملية الاقتصادية يتطلب أن يتوافر لها الخدمات المالية اللازمة ، بما يساعدها على بناء قدراتها وتمكينها اقتصاديا ، وتتنوع تلك الخدمات ما بين توفير التمويل اللازم للقيام بمشروعاتها مما يمكنها من ولوج سوق العمل وصولا بخدمات التامين اللازمة لحماية مشروعاتها

أولا : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمرأة.

ثانيا : خدمات التامين بالنسبة للمرأة

أولا: تمويل مشروعات المرأة الصغيرة والمتوسطة

---

[1] - مازن صلاح العجلة : المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية – المؤشرات والمحددات ، مجلة جامعة الأزهر بغزة ، سلسلة العلوم الإنسانية ، ٢٠١٢، المجلد ١٤ ، العدد ١، ص١٣٠.

[2] - وداد سلمان عبد الرحمن أبو جامع : دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية " دراسة حالة المناطق الجنوبية بقطاع غزه ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية – غزه ، ٢٠١٥ ، ص٤٢.

يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مميزا ، لما له من أهمية في تعظيم اقتصاديات العالم سواء على مستوى الدخل القومي أو في استحداث فرص عمل أو في كثرتها ، كما تساهم بنسب لا يستهان بها في ابتكار سلع وخدمات حديثة تستجيب للتطورات المستمرة التي يفرضها النظام الاقتصادي الحديث ، ولذلك يعد قطاعا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1].

من الملاحظ بان المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي السمة الغالبة للمشاريع التي تمتلكها المرأة إذ يعود ذلك لما تتسم به من خصائص كصغر رأس مالها و قلة عمالها...الخ ، كما يمكن القول بأن أهم اثر أو دور للأعمال الصغيرة والمتوسطة هو تشجيع التوظيف الذاتي والمساهمة في تشغيل المرأة من خلال إدخالها للعديد من الأنشطة التي تتناسب معها ، الأمر الذي جعلها الشريك الجديد في التنمية الاقتصادية[2].

في هذا السياق نتناول التالي

١- المقصود بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

٢- آليات تمويل مشروعات المرأة الصغيرة والمتوسطة

٣- دور تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة

١-المقصود بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

١/١- المقصود بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

لقد أثار تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي ؛ ذلك أنه من الصعوبة بمكان وضع تعريف محدد ودقيق لها ، وترجع هذه الصعوبة إلى تعدد الآراء التي قيلت بشأن تحديد مفهومها ، وكذلك إلى تعدد المعايير التى تستند تلك الآراء إليها في تعريفها واختلاف مدلولها من بلد إلى آخر وذلك تبعا لدرجة النمو الاقتصادي التى بلغتها الدولة فى تطورها ، كما ترجع صعوبة تحديد مفهوم دقيق للمشروعات الصغيرة إلى أن هذا القطاع بمكوناته هو دائم التغير ، فما يعد مشروع صغير فى وقت من الأوقات قد لا يعد كذلك في وقت لاحق [3] .

وتعرّف منظمة "يونيدو" المشروعات الصغيرة بأنها " تلك المشروعات التي يـديرها مالـك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكيـة)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠ – ٥٠ عاملاً. ويصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل

---

[1] - مي خالد إدريس : دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية في فلسطين ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية – غزه ، ٢٠١٤ ، ص٥٥.

[2] - إيمان بية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر ، مرجع سابق ، ص٧٢.

[3] – صفوت عبد السلام عوض الله : اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص١١.

فيها أقل من ١٠ عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين ١٠ و ٥٠ عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي تزيد فيها بين ٥٠ و ١٠٠ عاملاً بالمشروعات المتوسطة.(١)

وفي مصر يقصد بالمنشأة الصغيرة كل منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو تجارياً أو خدمياً ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً، ويقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً والتي يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنية.(٢)

٢/١- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، وتشير بعض الإحصائيات إلى أنها تمثل نحو ٩٠% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوظف من (٥٠%- ٦٠%) من القوى العاملة في العالم. وتسهم هذه المشروعات بحوالي ٤٦% من الناتج المحلى العالمي(٣) .

ومن المتعارف عليه أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية بوجه عام ، فهي تلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية ، ويمكن تناول أهميتها الاقتصادية في النقاط التالية:-

- زيادة متوسط دخل الفرد

تعمل المشروعات الصغيرة على زيادة متوسط الدخل الفردي، وهذه تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسبها

- التجديد والابتكار

المشروعات الصغيرة مصدر من مصادر التجديد والابتكار أكثر من المؤسسات الكبيرة، فالمشروعات الريادية قادرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق وهي النقطة المعيارية في عملية تطوير المنتج لتزويد المجتمع بمنتجات إبداعية جديدة (٤).

١- حسان خضر، تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، سبتمبر ٢٠٠٢، السنة الأولى، الكويت، ص٣.

2- صابر أحمد عبد الباقي : المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، كلية الآداب، جامعة المنيا ، ص٢.

3 - البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص ٧٤.

4 - مي خالد إدريس : دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية ، مرجع سابق ، ص٦٢.

- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة

تستطيع الدول أن تشجع الاتجاه نحو الريادة في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية لأصحاب المشروعات الصغيرة لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

- التكامل مع المشروعات الكبيرة

تتكامل المشروعات الصغيرة مع المشروعات الكبيرة من خلال إمدادها بالمواد والأجزاء التكوينية التي تحتاج إليها وتعمل كذلك على ترابط الأعمال التجارية لأن صاحب العمل التجاري الحديث ليس وحدة قائمة بذاتها، وإنما يشتري ويبيع من المشروعات الأخرى.

- تساعد على تنمية الصادرات وتطور الاقتصاد

تستطيع المشروعات الصغيرة المساهمة في تنمية الصادرات سواءً من خلال الإنتاج المباشر أو من خلال تغذيتها للمشروعات الكبيرة بالمواد الوسيطة ؛ مما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاجها، وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية. كذلك تساعد المشروعات الصغيرة في الغالب لتطور الاقتصاد من خلال تحولها فيما بعد إلى مشروعات كبيرة .

- تساعد في توفير فرص العمل

تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. بما يخفف من حدة الفقر. كذلك تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة. فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على كافة مستويات الاقتصاد وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتميز بالديناميكية والمرونة، تترابط فيها الشركات الصغيرة والكبيرة.[1]

٢-آليات تمويل مشروعات المرأة المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تتعد مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا لنوعية التمويل ، ويمكن تصنيف تلك المصادر بحسب الجهة الممولة كالتالي [2]

- التمويل الرسمي : وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك وشركات التامين وصناديق التوفير وهذا هو محل الدراسة الحالية .

---

[1] – سروار هوبوم : المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ٢٠٠٢، ص٣.

[2] – محمد محمود عبد الله : آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نماذج من التجربة المصرية ، ص٧.

- التمويل غير الرسمي : وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج النظام القانوني الرسمي في الدولة كالاقتراض من الأهل والأصدقاء الخ...

في ضوء ما تقدم ؛ نتناول التالي

٢/١- آلية تمويل المشروعات متناهية الصغر للمرأة

٢/٢- آلية تمويل مشروعات المرأة الصغيرة والمتوسطة

٢/١- آلية تمويل مشروعات المرأة متناهية الصغر

يعتبر الحصول على التمويل للمشروعات المتناهية الصغر أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها لتلك المشروعات ، وفي ضوء ذلك سوف تتناول الدراسة ما يلي:

٢/١/١- نشاط التمويل متناهي الصغر

لقد أصبحت صناعة تمويل المشاريع المتناهية الصغر أداه فعالة للتنمية الاقتصادية وتهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع ، حيث يعانى أصحاب الدخل المحدود من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتيجيات التقليدية للبنوك ، فهذا القطاع يوفر خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان أو بدونها لتتلاءم ومقدرتهم الاقتصادية البسيطة ، وهذه المقدرة لا تؤهلهم للحصول على خدمات مالية من البنوك ، بحيث يتم إقراض هذه المشاريع والتي توظف عشرة عمال فاقل بشروط وضمانات بسيطة سعيا لتنميتهم وتطويرهم [١].

ويؤدى الفقر وعدم وجود فرص عمل أن يجعل امتلاك مشاريع صغيرة مفهوما جذابا ، فغالبا ما يكون التمويل الأصغر الخيار الوحيد للحصول على أموال لبدء عمل تجاري يمكن أن يساعد في تجنب صعوبات اجتماعية معينة مرتبطة بالوظائف التقليدية . وهو أداة قوية للتخفيف من حدة الفقر، تمكّن أصحاب المشاريع الفقراء من بدء الأعمال التجارية أو توسيع القائم منها، والادخار للمستقبل والمزيد من الاستقرار من خلال توفير فرص عمل للآخرين [٢].

٢/١/٢- التمويل متناهي الصغر للمرأة في ظل منظومة الشمول المالي بمصر

---

[1] – مي خالد إدريس : مرجع سابق ، ص٢.

[2] – التمكين الاقتصادي للمرأة ،" دمج المرأة في الاقتصاد العراقي" ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، ٢٠١١ ، ص١١.

تمثل الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر أكثر من ٥٢% من اجمالى المنشآت الاقتصادية في الاقتصاد المصري ، وتقوم بتشغيل ما يزيد على ٥٢% من العمالة [١]، ويقدر عدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر حوالي ١,٢ مليون عميل [٢].

وفي هذا الشأن فقد صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وفي تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالتمويل متناهي الصغر كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية في المجالات وبالقيمة التي يحددها مجلس إدارة الهيئة بما لا يجاوز مائة ألف جنيه.

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح مجلس إدارة الهيئة وفقاً للظروف الاقتصادية ومتطلبات السوق زيادة الحد الأقصى بما لا يجاوز ٥% سنوياً ، كما أنه لا يمتد إلى البنوك فهي تعمل تحت إشراف البنك المركزي المصري .ولا يقتصر" التمويل متناهي الصغر "على الإقراض وإنما يمكن أن يشمل صيغ التأجير التمويلي والمرابحة والمتاجرة وما إلى ذلك [٣].

٢/٢-آلية تمويل مشروعات المرأة الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المصرفية بصفه خاصة لأنها تفتقر إلى التدفقات النقدية اللازمة لتنفيذ استثمارات كبيرة ، إلى جانب افتقارها غالبا إلى الموظفين المؤهلين القادرين على أداء المهام والوظائف المالية [٤]

ويعتبر التمويل من أهم المتطلبات لتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، شأنه في ذلك شأن بقية المتطلبات مثل الإطار القانوني والتسويقي والبحث والتطوير .ويعد نقص التمويل من العقبات الرئيسية التي تواجه هذه المشروعات [٥].

---

[1] – مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر : دليل بيت الحكمة لصانع القرار ، تجارب عالمية وخبرات إستراتيجية ، بيت الحكمة للدراسات الإستراتيجية ، مصر ، العدد السادس ، نوفمبر ٢٠١٢ ، ص٤.

[2] – ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة اقتصادية شهرية ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية ، العدد ٤٨ ، أغسطس ٢٠٠٩ ، ص١٤.

[3] – البنك المركزى المصرى : تقرير الاستقرار المالى لجمهورية مصر العربية للعام ٢٠١٤ ، ص٨٦.

[4] - حسين عبد المطلب : مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ٢٢٩ ، مطابع مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٦.

[5] - قمر المللي : المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد جامعة دمشق ، ٢٠١٥.، ص٤٦.

وفى هذا السياق وعند التعرض لآليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمحور في منظومة الشمول المالي والتي تندرج بطبيعة الحال مشروعات المرأة الصغيرة والمتوسطة ضمنها نتناول التالي :

٢/٢/١- دور البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- دور البنوك

يظهر دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واضحا ، ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها أو إنشاء وحدات خاصة داخل البنوك لتمويل هذه المشروعات، وتزداد حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للبنوك إذا علمنا أنه ليس باستطاعتها اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية خاصة في الدول النامية [1].

وتأخذ الخدمات التمويلية التي تقدمها البنوك لهذه المشروعات أشكالاً عديدة مثل [٢]:

- القروض قصيرة الأجل والتي تتفق مع معدلات نشاط ودخل بعض المشروعات.
- القروض المتكررة :حيث يتم فتح حساب ائتماني جديد عند انتهاء مدة القرض وسداد التزامات العميل، وفي هذه الحالة يعتمد حجم القرض على التدفقات الائتمانية.
- القروض متناهية الصغر أو التسهيلات الائتمانية للسحب على المكشوف(بدون ضمان)التي تلاءم متطلبات تمويل التعاملات اليومية للمشروعات الصغيرة.

- دور مؤسسات الإقراض المتخصصة

جاء إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الإئتمان طويل الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي تركز فيه نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الأجل للحصول على الربح السريع. وعليه كان لابد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك وفقا لشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، في محاولة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وإتاحة المجال أمام مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها المهم في الاقتصاد الوطني.

٢/٢/٢- معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك ومؤسسات الاقراض

تتمثل تلك المعوقات في التالي :-

---

[1] - فتحي السيد عبده: الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، الإسكندرية ، ٢٠٠٥، ص ٨٥.

[2] - البنك المركزي المصري: دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مفاهيم مالية ، المعهد المصرفي المصري، العدد الثامن، ص٢.

• عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية

أحد متطلبات البنوك لمنح الائتمان وجود دراسة جدوى للمنشأة المطلوب تمويلها وغالبا لا توجد لدى المشروعات الصغيرة دراسات جدوى بالمستوى المطلوب وذلك نظرا لارتفاع تكلفة إعدادها والتي تصل في بعض الأحيان إلى أرقام عالية لا يستطيع أصحاب المشروعات الصغيرة تقديمها[1].

• ضعف الضمانات:

تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية لمؤسسات التمويل ، وفي الواقع العملي لا تتوافر لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الضمانات اللازمة للتمويل، ومن ثم تحجم البنوك عن تمويل تلك المشروعات.

• عدم انتظام السجلات المحاسبية:

تعتمد البنوك في منح الائتمان للمؤسسات القائمة على دارسة السجلات المالية والحسابات الختامية المنتظمة وهذا غير متوفر لدى غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم تمكن أصحابها إمساك دفاتر منتظمة لضعف الخبرة وانخفاض حجم النشاط .

• ارتفاع درجة المخاطرة :

تتسم غالبية المشروعات الصغيرة بارتفاع درجة المخاطر نظرا لطبيعة تكوينها والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة إضافة إلى ضعف المراكز المالية ، مما يشكل عائقا أمام قيام البنوك بتمويل تلك المشروعات [2].

• عدم القدرة على إعداد ملف ائتماني:

تفتقد العديد من المشروعات الصغيرة للخبرة المصرفية والقدرة على إعداد ملف ائتماني يمكن تقديمه إلى البنوك للحصول على التمويل اللازم، حيث يعد إعداد ذلك الملف من المعايير الهامة للحصول على التمويل[3].

• ضعف قدرات المؤسسات التمويلية وعدم ملائمة نماذجها الإقراضية :

ويعود ذلك إلى حداثة خبرة المقرضين وضعفها بالنسبة للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة [4] ، وضعف قدراتها الداخلية للتعامل مع تلك القروض ، واعتمادها على أساليب غير متطورة ولا تأخذ بعين الاعتبار خاصيات واحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] -قمر المللي : المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق ، ص٤٩.

[2] - أشرف محمد دوابه : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير ،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، ص١٨.

[3] - أشرف محمد دوابه : مرجع سابق، ص١٨.

[4] - صندوق النقد العربي: تفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، التقرير السنوي لعام ٢٠١٣، ص٢٣٠.

- عدم ملائمة صيغ التمويلَ البنكية التقليدية

حيث تضع البنوك العديد من المعايير والشروط التي يجب توافرها في المشروعات التي يمكن أن تحصل على تمويل ولا تتناسب هذه المعايير والشروط غالبا مع طبيعة وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

سياسة سعر الفائدة :

تعتبر سياسة سعر الفائدة من المعوقات الرئيسية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم فرض أسعار فائدة مرتفعة بالقدر الذي يغطي التكاليف الثابتة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[1].

٣/٢/٢- مبادرة البنك المركزي المصري لتشجيع البنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لقد سعى البنك المركزي المصري لتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل منظومة الشمول المالي التي تتبناها الدولة من خلال مجموعة من القرارات يتمثل أهمها في التالي [2]:

- توسيع دور شركات ضمان الائتمان لتغطية المخاطر المرتبطة بمحافظ الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع المصرفي المصري.
- استمرار إتاحة التدريب لكل من العاملين بالشركات الصغيرة والمتوسطة وموظفي البنوك المتخصصين في هذا المجال من خلال المعهد المصرفي المصري.
- مراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تحفيز البنوك على تطوير منتجاتها المخصصة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أيضا قام البنك المركزي المصري بإعفاء البنوك التي تمنح قروض وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي البالغة ١٠% وذلك في حدود ما يتم منحه منها اعتبارا من ٢٠٠٩/١/١ لتشجيع البنوك على منح الائتمان لتلك الشركات والمنشآت، ويسري التمويل الممنوح لتلك الشركات والمؤسسات وفقا لمحددات متعلقة بحجم الأعمال أو المبيعات السنوية لهذه المشروعات ورأسمالها المدفوع[3].

٣- دور تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة

---

[1] - أشرف محمد دوابه : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق ، ص١٩.

[2] – البنك المركزى المصرى : تقرير الاستقرار المالى لجمهورية مصر العربية للعام ٢٠١٤ ، مرجع سابق ، ص٩٥.

[3] – ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة اقتصادية شهرية ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية ، العدد ٨٧ ، نوفمبر ٢٠١٢ ، ص٧.

يعد عمل المرأة تدعيم لقدرتها الاقتصادية كما يعطى مؤشرا واضحا على تفهم دورها في بناء المجتمع وقدرتها على المشاركة الحقيقية في التنمية ، خاصة إذا ما أدركنا أن دورها في المجتمع ومؤسساته في تطور مستمر نظرا لما وصلت إليه من قدرة على الأداء[1].

وتعد المشروعات الصغيرة وسيلة لدمج المرأة في النشاط الاقتصادي نظرا لقلة ما تمتلكه المرأة من مدخرات ومحدودية الخيارات المتاحة أمامها ، فان أفضل ما يمكن استغلال هذه المدخرات فيه هو إقامة مشاريع صغيرة ذات استثمار بسيط يتطلب مهارات قيادية وإدارية متواضعة ، وبهذه الطريقة تكون المرأة قد دخلت سوق العمل وأصبحت أداة إنتاجية فاعلة بدلا من كونها متفرجة فقط [2]. ويظهر ذلك بوضوح من خلال الاتى

دور المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل للمرأة

إن العديد من المزايا التي تتميز بها المشروعات الصغيرة والتي تعطيها في نفس الوقت القدرة على لعب دور مهم وحيوي في التنمية الاقتصادية. تتمثل في أن تلك المشروعات في معظمها كثيفة العمل وتستخدم تقنيات بسيطة، لذا فإنها تساهم مساهمة كبيرة في خلق فرص العمل وبالتالي تخفيف مشكلة البطالة و الفقر بالنسبة للمرأة .

دور المشروعات الصغيرة في خلق المهارات والقدرات الفنية والإدارية للمرأة

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضاً في خلق المهارات والقدرات الفنية والإدارية، الأمر الذي يمكن معه أن يصل صوت النساء في النقابات العمالية واعتلاء مراكز القيادة في تلك النقابات مما يمكنها اقتصادًيا [3].

دور المشروعات الصغيرة في تعزيز حقوق المرأة

حيث تساعد تلك المشروعات على تعزيز حقوق المرأة والسيطرة على الموارد الاقتصادية و تسهيل سبل وصولها على قدم المساواة إلى الموارد والأسواق والتجارة وتعزيز قدرتها الاقتصادية ، مما يساعدها للقضاء على التفرقة الوظيفية وجميع أشكال التمييز في العمل[4].

دور المشروعات الصغيرة في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمرأة والأسرة التي تنتمي إليها.

---

[1] - وداد سلمان عبد الرحمن أبو جامع : دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية " ، مرجع سابق ، ص٤٢.

[2] - مي خالد إدريس : دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية ، مرجع سابق ، ص٥٩.

[3] - إيمان عكور : التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع والآفاق " وزارة العمل الأردنية نموذجا " ، منظمة العمل العربية ، ص٥.

[4] – الشمول المالي و تمكين المرأة اقتصاديا ، مصرف لبنان .

تساهم تلك المشروعات في توفير المدخرات للمرأة ، فالمرأة جزء لا يتجزأ ممن يتحملون تبعات الواقع الاقتصادي ، وربما يكون هم المرأة أكثر من الرجل في تحمل الكثير من الأعباء الاجتماعية الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية المتردية ، نظرا لقربها من الأسرة أكثر من الرجل ، وهذا يجعلها اقرب إلى هم كل فرد من أفراد الأسرة ، ومن ثم العناية بأسرتها ضمن المتاح من الدخل الذي يتحقق لها من خلال مشروعها الصغير بجانب ما تحصل عليه من رب الأسرة[1] ، وبلا شك فان ذلك يعد احد المحاور الرئيسية لعملية التمكين الاقتصادي للمرأة .

ثانيا : خدمات قطاع التأمين بالنسبة للمرأة

إن للتأمين دور هام في تنمية اقتصاديات الدول، ولا أحد يتجاهل أهميته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إذن انه يعمل على زيادة القدرات الإنتاجية للدول ورفع معدل النمو الاقتصادي، وتحسين الوضع الاقتصادي وذلك من خلال إدخال الأمان والاستقرار في حياة الإنسان اليومية والعملية، ومنحه الثقة بالنفس وتحرير باله من التفكير في المخاطر التي قد تشغله إذا أراد أن يقوم بمشروع.

١-تعريف التأمين :التأمين بالمفهوم العام هو توفير الأمان وطمأنينة النفس وزوال الخوف من خطر محتمل حدوثه، والتخفيف من نتائجه وآثاره والخسائر التي قد تنجم عن تحقق الأخطار المؤمن منها وذلك عن طريق نقل عبء مثل هذه الأخطار إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسائر المالية التي يتكبدها وذلك في مقابل أقساط محددة محسوبة وفقا لمبادئ رياضية وإحصائية [2].

كذلك يعد التامين عقد يتعهد بمقتضاه شخص يسمى المؤمن بأن يعوض شخصا آخر يسمى المؤمن له عن خسارة احتمالية يتعرض لها هذا الأخير مقابل مبلغ من النقود هو القسط الذي يقوم المؤمن له بدفعه إلى المؤمن[3].

٢- أنواع التأمين والصعوبات التي تعترضه:

يعرف التأمين بأنه مجال شاسع للغاية، فكلما تعددت الأخطار ظهرت أنواع جديدة منه على النحو التالي : -

١/٢- تأمين الأضرار "الممتلكات ": إن التأمين من الأضرار يتمثل في تأمين المؤمن له من الخسارة التي تصيبه في ذمته المالية ، ينقسم بدوره إلى قسمين[4]:

---

[1] - وداد سلمان عبد الرحمن أبو جامع : مرجع سابق ، ص٤٧.

[2] - مصعب بالي وآخرين : مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، عدد رقم ٢ ، ٢٠١٦، ص٢٢.

[3] - بوسبعين محمد أمين : دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج ، البويرة ، الجزائر ، ٢٠١٤ ، ص٧.

[4] - بوسبعين محمد أمين : دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني ، مرجع سابق ، ص١٧ .

-التأمين على الأشياء : يقصد به تعويض المؤمن له عن الخسائر التي تلحق بشيء من أمواله ، ويندرج تحت هذا التأمين التأمين ضد الحريق؛ التأمين ضد السرقة.

-التأمين على المسؤولية : يراد به تأمين المؤمن له من الرجوع عليه بالمسؤولية، من أمثلته :تأمين المسؤولية عن حوادث العمل وحوادث السيارات الخ ...

٢/٢- تأمين الأشخاص :

هو التأمين الذي يكون موضوعه شخص المؤمن له ذاته وليس ماله، ويلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين المتفق عليه بكامله ,والذي يحدد مسبقا عند التعاقد بطريقة جزافية. حيث يقوم الإنسان بالتأمين ضد الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل، وله عدة صور منها (التأمين على الإصابات والحوادث؛ التأمين على المرض؛ التأمين على الزواج والأولاد؛ التأمين على الحياة والوفاة.

وتتمثل الصعوبات التي تعترض قطاع التامين في ضعف الوعي التأميني الذي يعد أهم معوقات صناعة التأمين ، بالإضافة إلى نقص الابتكار في المنتجات التأمينية التي تتلاءم مع رغبات المؤمن لهم[1].

٣- تأثير التأمين على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد

إن الهدف الأساسي للتأمين هو توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت من نتائج الأخطار المختلفة التي يواجهونها ، بذلك فهو يساهم في توفير الاستقرار الاقتصادي من خلال العناصر التالية[2]:

-التأمين وسيلة للاستثمار والادخار : يعتبر التأمين وسيلة للاستثمار من خلال تكوين رؤوس الأموال التي تتجمع من الأقساط، حيث تدفع منها التعويضات عند وقوع الحوادث ، أما العنصر الادخاري فيظهر جليا في تأمينات الحياة وعقود التأمين المختلط.

-العمل على زيادة الإنتاج : ذلك لما يتميز به التأمين من توفير تغطيات تأمينية من أخطار كثيرة، مما يشجع الأفراد على الدخول في مجالات إنتاج جديدة أو التوسع في مجالات إنتاجهم الحالية، كما يعمل على إحلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت للتلف ، بالتالي تعود العملية الإنتاجية لمستواها في وقت وجيز.

- تسهيل واتساع عمليات الائتمان ، حيث إن توفير الحماية التأمينية ينشط حركة التمويل عبر المقرضين؛ إذ أن وجود تغطيات تأمينيه كافية يمكن المصارف من فرض هوامش ربحية أو أسعار

---

[1] - مصعب بالي : مرجع سابق ، ص٣٣.

[2] - مصعب بالي : مرجع سابق ، ص٢٣.

فائدة أقل على أموالها الموجهة للتمويل، وكلما زادت المخاطر وإنعدمت التغطيات التأمينية كلما كانت تكلفة التمويل أعلى .

-للتامين تأثير كبير وهام على القطاع الصناعي ، فقيام المستثمر بتامين ممتلكاته سيمكنه من استخدام كل أمواله وأرباحه في استثماراته دون أن يضطر إلى احتجاز أي جزء منها لمواجهة المخاطر المحتملة [1].

٤- دور خدمات التأمين في التمكين الاقتصادي للمرأة

يوجد مجموعة من الآثار الاقتصادية التي يحققها التأمين والتي سبق التعرض لها سابقا مما ساعد المرأة على القدرة والمشاركة الاقتصادية ، والتي يمكن ظهورها من خلال النواحي التالية:

زيادة الإنتاج :

إنّ النتيجة المباشرة والطبيعية لانتشار الاستقرار النفسي والطمأنينة للمرأة العاملة في مشروع ما والناتج عن التأمين ، يعود بالإيجاب على استقرار عملها في كافة القطاعات الاقتصادية ، وبالتالي زيادة إنتاجيتها .

الحفاظ على الثروة المستغلة :

يساعد التأمين في الحفاظ على الثروة المستغلة بدفع تعويض عن الخسائر التي تتحملها المرأة المشتغلة بمختلف فروع النشاط الاقتصادي ، مما يساعد على عدم اقتطاع مبالغ طائلة من أرباح واحتياطات هذه المؤسسات لمقابلة مثل هذه الخسائر ، وبهذا فان التامين يساعد على حماية مشروعات المرأة ووضعها الاقتصادى

تدعيم الثقة الائتمانية :

يلعب التأمين في مجال الائتمان دورا بارزا وأساسيا بالنسبة للمرأة ، فمن المعروف أنه لا يمكن لصاحب مال أن يقرض مالا ما لم يطمئن على أنّ موضوع ضمان هذا المال باق وغير مهدد بالفناء نتيجة وقوع الخطر لماله، لذا فان لجوء المرأة للتامين على ممتلكاتها أو حتى للتامين على القرض نفسه ضد أي مخاطر قد تتعرض لها ، يعد في هذه الحالة ضمانا للجهة المقرضة مما يشجع الأخيرة على إقراض المرأة المبالغ اللازمة للقيام بمشروعاتها.

---

[1] - طرفة شريقى : دور قطاع التامين فى النشاط الاقتصادي ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، سوريا ، المجلد ٣٠ العدد رقم ٤ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٦٠.

النتائج

تتمثل أهم نتائج الدراسة في التالي:-

- يعد الشمول المالي احد المحاور الأساسية التي تساعد المرأة على المشاركة في عملية التنمية ، حيث يهدف إلى تعميم الخدمات المالية اللازمة والمتناسبة معها بتكاليف معقولة ، مما يساعد في زيادة دخلها وامتلاك أسباب القوة الاقتصادية.

- يعد الحصول على التمويل أهم ركائز تحقيق الشمول المالي للمرأة من خلال تيسير الحصول عليه وتقديمه للشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بها مما يساعد في وضعها الاقتصادي .

- أن أهم اثر أو دور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو تشجيع التوظيف الذاتي والمساهمة في تشغيل المرأة من خلال إدخالها للعديد من الأنشطة التي تتناسب معها ، الأمر الذي جعلها الشريك الجديد في التنمية الاقتصادية.

- أن أهم المعوقات التي تعترض البنوك في تمويلها لمشروعات المرأة الصغيرة والمتوسطة هي عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية ، وضعف الضمانات ، وعدم انتظام السجلات المحاسبية ، و عدم القدرة على إعداد ملف ائتماني يمكن تقديمه.

- أيضا يعد ارتفاع درجة المخاطرة التي تتسم بها تلك المشروعات عائقا أمام قيام البنوك بتمويل تلك المشروعات ، بالإضافة إلى ضعف قدرات المؤسسات التمويلية وعدم ملائمة نماذجها الإقراضية ، وكذلك سياسة سعر الفائدة التي تعتبر من المعوقات الرئيسية لتمويل تلك المشروعات.

- أن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة يتحقق من خلال توفير فرص العمل المناسبة لها ، وبهذه الطريقة تكون المرأة قد دخلت سوق العمل وأصبحت أداة إنتاجية فاعلة بدلا من كونها متفرجة فقط . أيضا يؤدى ولوج المرأة تلك المشروعات إلى تعزيز حقوقها واستقلالها الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاقتصادية لها ولأسرتها.

- أن التامين يعد من الخدمات المالية الهامة التي تساعد المرأة على المشاركة في الحياة الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج الناجم عن الاستقرار النفسي والطمأنينة للمرأة العاملة في مشروع ما

والقدرة على الحفاظ علىَ الثروة المستغلة، بالإضافة إلى أن التامين يساعد على تدعيم الثقة الائتمانية للمرأة ، مما يشجع الجهات المقرضة على إقراضها المبالغ اللازمة للقيام بمشروعاتها.

- أن قطاع التأمين تعترضه بعض الصعوبات ، مما ينسحب بدوره إلى المرأة ، وتتمثل تلك الصعوبات في ضعف الوعي التأميني و نقص الابتكار في المنتجات التأمينية ، إذ لا يوجد الكثير من المنتجات التي تتلاءم مع طبيعية مشروعات المرأة .

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها ، يمكن تقديم بعض التوصيات على النحو التالي :-

التوصيات

تتمثل التوصيات في التالي :-

١- ضرورة رفع مستوى الثقافة المالية لدى المرأة ، و زيادة توعيتها حول الخيارات التمويلية المتاحة

٢- تركيز الجهود لتقليص الفجوة بين الرجال والنساء وابتكار منتجات مالية تستهدف المرأة.

٣- ضرورة تطوير الضمانات المطلوبة من البنوك، التي غالباً ما تكون محددة بالأصول الثابتة(عقارية بشكل أساسي)، مما يشكل عقبة كبيرة للمرأة ، وهذا يمكن أن يكون عن طريق استخدام الموجودات المنقولة مثل المجوهرات أو المدخرات وغيرها.

٤- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمرأة بأسعار فائدة منخفضة ، وذلك من خلال منح تلك البنوك امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة لها من أنشطة تمويل تلك المشروعات.

٥- إستحداث صندوق يقدم التمويل المناسب لمشروعات المرأة الصغيرة والمتوسطة ويكون مشاركا في رأس مال هذه المشروعات تجنبا لمخاطر عدم السداد.

٦- العمل على تعزيز الدور الايجابي للتامين من خلال توسيع قاعدة المؤمن عليهم من النساء وتحسين جودة المنتج التامينى وتخفيض أسعاره.

٨- تشجيع الشركات على تقديم منتجات جديدة للتامين تتناسب مع المرأة والمشروعات التي تقوم بها ، مما يكون عاملا مساعدا على تحقيق دورها الاقتصادي على أكمل وجه.

لقد انصبت الدراسة الحالية على الشمول المالي كأحد المحاور الأساسية التي تساعد المرأة على المشاركة في عملية التنمية وبالتالي تحقيق التمكين الاقتصادي لها، وتناولت الدراسة بعض من الخدمات المالية اللازمة للمرأة والمتناسبة معها كتيسير الحصول على التمويل وتقديمه للشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بها ، بالإضافة إلى إتاحة خدمات التامين المناسبة لها ، مما يساعد في وضعها الاقتصادي .

إلا انه من وجهة نظر الباحث الشخصية هناك بعض من الخدمات المالية الأخرى التي تلعب دورا لا يستهان به في الحياة الاقتصادية للمرأة ، مما يستوجب التركيز عليها في الدراسات المستقبلية ، والتي تتمثل في خدمات الادخار والتوفير ، وكيف يمكن أن تساعد تلك الخدمات المرأة على المشاركة في الحياة الاقتصادية وتحقيق البناء الاقتصادي كثروة بشرية والحصول على استقلالها ، حتى تصبح قراراتها المادية بيدها وتتمكن من تأسيس مشاريعها الاقتصادية الخاصة.

كذلك يعد موضوع تحسين الثقافة المالية للمرأة من الموضوعات الهامة ، حيث يلعب دور كبيرا في حماية تعاملاتها المالية ، وتوفير البيئة الصالحة لها . فمع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات ، وظهور العديد من الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة ، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل ، الأمر الذي معه يمكن أن يكون محل نظرا الدراسات المستقبلية حول الشمول المالي للمرأة وكيفية تعظيم ذلك بما ينعكس على الوضع الاقتصادي لها.

المراجع

الكتب

- صابر أحمد عبد الباقي : المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، كلية الآداب، جامعة المنيا.

- صفوت عبد السلام عوض الله : اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها فى تحقيق التصنيع والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣.

- فتحي السيد عبده: الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، الإسكندرية ، ٢٠٠٥.

الرسائل العلمية

- إيمان بية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٢/٢٠١١.

- بوسبعين محمد أمين : دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج ، البويرة ، الجزائر ، ٢٠١٤.

- تمام جميل عمر : فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس – فلسطين ، ٢٠١٤.

- حنين محمد بدر عجور: دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك- الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة مَاجِستِير، كلية التجارة – الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ – غزة ، ٢٠١٧.

- قمر المللي : المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد جامعة دمشق ، ٢٠١٥.

- مي خالد إدريس : دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية في فلسطين ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية – غزه ، ٢٠١٤.

- وداد سلمان عبد الرحمن أبو جامع : دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية " دراسة حالة المناطق الجنوبية بقطاع غزه ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية – غزه ، ٢٠١٥.

الأبحاث والدراسات

- البرنامج البحثي حول " المرأة والعمل " ، أوراق وسياسات ، مركز البحوث الاجتماعية ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، نوفمبر ٢٠٠٩.

- البنك المركزي المصري : دور المعهد المصرفي في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي ، منتدى الشمول المالي .

- التمكين الاقتصادي للمرأة ،" دمج المرأة في الاقتصاد العراقي" ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، ٢٠١١ .

- الشمول المالي في مصر .. هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية ، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، القاهرة ، ٢٠١٨.

- الشمول المالي و تمكين المرأة اقتصاديا ، مصرف لبنان .

- أماني عصفور : التمكين الاقتصادي للمرأة في أفريقيا والعالم العربي : ورقة عمل مقدمة في اجتماع السيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي – جامعة الدول العربية ـــ القاهرة ، الفترة من ٨ ـــ ٩ فبراير ٢٠١٥.

- إيمان عكور : التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع والآفاق " وزارة العمل الأردنية نموذجا " ، منظمة العمل العربية .

- جلال الدين بن رجب : دراسة حول احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، يونيو ٢٠١٨.

- رنا بدوى : الشمول المالي ، البنك المركزي المصري ، إدارة التعليمات الرقابية ، قطاع الرقابة والإشراف .

- سمير عبد الله : الشمول المالي في فلسطين ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، القدس ورام الله ،٢٠١٦.

- شريفة بنت خلفان : التعليم وتمكين المرأة الخليجية – المواطنة الناقصة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، يناير ٢٠١٧.

-محمد محمود عبد الله : آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نماذج من التجربة المصرية.

- محمد يسر برنيه وآخرون : العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي ، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٥.

- وجدان نسيم أبو ليل : ورشة عمل حول تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، المركز العربى لتنمية الموارد البشرية ، طرابلس ، ٢٧-٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨.

الدوريات

- أشرف محمد دوابه : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية ، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٠٦.

- البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة .

- البنك المركزي المصري: دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مفاهيم مالية ، المعهد المصرفي المصري، العدد الثامن.

- بنك الاستثمار القومي ، قطاع الاستثمار والموارد ، الدعم الفني للاستثمار، مرصد الأخبار، عدد رقم ٢١ – الصادر فى ٢٠١٧/٧/٣٠.

- بهناز علي القره داغي : الشمول المالي " دولة قطر أنموذجا " ، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية – الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن ، المجلد ٢ ، العدد رقم ١ ، ٢٠١٧.

- حسان خضر، تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، سبتمبر ٢٠٠٢، السنة الأولى، الكويت.

- حسين عبد المطلب : مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ٢٢٩ ، مطابع مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٦.

- مروار هوبوم : المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ٢٠٠٢.

- طرفة شريقى : دور قطاع التامين فى النشاط الاقتصادي ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، سوريا ، المجلد ٣٠ العدد رقم ٤ ، ٢٠٠٨

- مازن صلاح العجلة : المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية – المؤشرات والمحددات ، مجلة جامعة الأزهر بغزة ، سلسلة العلوم الإنسانية ، ٢٠١٢، المجلد ١٤ ، العدد ١.

- مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر : دليل بيت الحكمة لصانع القرار ، تجارب عالمية وخبرات إستراتيجية ، بيت الحكمة للدراسات الإستراتيجية ، مصر ، العدد السادس ، نوفمبر ٢٠١٢ .

- مصعب بالي وآخرين : مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، عدد رقم ٢ ، ٢٠١٦.

- ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة اقتصادية شهرية ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية ، العدد ٤٨ ، ٢٠٠٩.

- ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة اقتصادية شهرية ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية ، العدد ٨٧ ، ٢٠١٢.

- منيرة سلامى: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد رقم ٣ ، يناير٢٠١٣.

التقارير

- البنك المركزي المصري : تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية للعام ٢٠١٤.
- صندوق النقد العربي: تفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، التقرير السنوي لعام ٢٠١٣.

المراجع باللغة الانجليزية

- Gatnar, E. (2013). *Financial inclusion indicators in Poland.*
- Global financial development GFDR. (2014). *Financial report inclusion.* Washington: The World Bank.
- International Labour Organization , Regional Office for Arab States & Centre of Arab Women for Training and Research , Gender, Employment, and the Informal Economy, Glossary of Terms , First published 2009,International Labour Organization(ILO), Beirut, 2009.
- The World Bank (2014, p. 21) « Global Financial Development: Financial Inclusion »